

Distr: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠

١٩-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نيويورك

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

استعراض منتصف المدة لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

موجز

يؤدي إطار ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ دوراً أساسياً في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق النتائج الإنمائية. فهو يمول مرافق الموارد الحيوية التي يجري من خلالها تخصيص الموارد البرنامجية العادية لدعم احتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج وأهداف الخطة الاستراتيجية. ويركز استعراض منتصف المدة الحالي على قضيتين رئيسيتين هما: زيادة المرونة والاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، وتحقيق المزيد من الترشيح في سياق الخطة المتكاملة للموارد.

وفيما يخص زيادة المرونة والاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، يحدد استعراض منتصف المدة مجالات عدة يمكن أن يكون من المفيد زيادة تعزيزها، وهي: توافر كتلة حرجة من الموارد البرنامجية للبلدان المتوسطة الدخل؛ وإيجاد بدائل للاستخدام الحالي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بوصفه المعيار الأساسي لدعم منهجية حساب هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية؛ ورفع مستوى الدعم المقدم للبلدان المتضررة من الأزمة الاقتصادية لضمان توافر كتلة حرجة من الموارد البرنامجية، وإنشاء اعتماد خاص من الموارد البرنامجية لدعم الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ويقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلورة هذه المسائل



على شكل مقترحات محددة كي ينظر فيها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١.

ومن حيث زيادة ترشيد إطار ترتيبات البرمجة ضمن سياق الخطة المتكاملة للموارد، يحدد استعراض منتصف المدة عدة مقترحات لينظر فيها المجلس خلال الدورة الحالية، وتتعلق تلك المقترحات بما يلي: تحقيق الاتساق بين إطار ترتيبات البرمجة الحالي والخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (والممددة إلى عام ٢٠١٣)، وذلك بتمديد الخطة لفترة سنتين بحيث تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛ وإعادة تصنيف عدة ترتيبات قائمة ضمن البرنامج تتعلق بالبنود البرنامجية الثابتة والمستشارين في مجال السياسة العالمية.

المحتويات

الصفحة

أولا -	معلومات أساسية	٣
ثانيا -	زيادة المرونة والاستجابة لطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج	٤
ثالثا -	ترشيد ترتيبات البرمجة في إطار الخطة المتكاملة للموارد	١١
رابعا -	اعتبارات أخرى	١٥
خامسا -	توصيات بشأن مقرر يصدره المجلس التنفيذي	١٦
المرفقات		
١ -	إطار ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١	١٨
٢ -	نموذج هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	١٩
٣ -	اعتمادات البند ٢ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١	٢١
٤ -	نتائج تنمية القدرات لبعض البلدان المختارة	٢٢

أولا - معلومات أساسية

١ - طلب المجلس التنفيذي في قراره ٣٣/٢٠٠٧ الذي وافق فيه على ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، أن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ استعراضا يجريه في منتصف المدة لتلك الترتيبات. وقد أجل فيما بعد تقديم الاستعراض إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٠، تماشيا مع تأجيل تقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٢ - ويؤدي إطار ترتيبات البرمجة دورا أساسيا في تحقيق النتائج الإنمائية، وذلك بتمويل مرافق الموارد الحيوية التي يجري من خلالها تخصيص الموارد البرنامجية العادية لدعم طلبات البلدان المستفيدة من البرنامج والأهداف الواردة في الخطة الاستراتيجية. وقدم البرنامج الإنمائي في التقرير السنوي لمدير البرنامج معلومات بشأن توجهه الاستراتيجي، ومدى فعاليته، ومساهمته في تحقيق النتائج الإنمائية الواردة في الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك تفعيل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2009/11).

٣ - ولم يطرأ تغير كبير على إطار ترتيبات البرمجة منذ أن شرع للمرة الأولى في عام ١٩٩٥. ويتيح استعراض منتصف المدة هذا فرصة لإلقاء نظرة تطلعية على السبل التي يمكن عبرها تعزيز ذلك الإطار بما يتماشى مع تطور أولويات البرنامج الإنمائي ويركز استعراض منتصف المدة على قضيتين رئيسيتين هما: زيادة المرونة والاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، وتحقيق المزيد من الترشيح في سياق الخطة المتكاملة للموارد.

٤ - ويحدد استعراض منتصف المدة، في الفصل الثاني، مجالات يمكن أن يكون من المفيد زيادة تعزيزها من خلال وضع مقترحات محددة تحسبا للفترة المقبلة لترتيبات البرمجة. ويرد في الفصلين الثالث والرابع عدد محدود من هذه المقترحات لينظر فيها المجلس التنفيذي.

٥ - ويستفيد أيضا استعراض منتصف المدة من ثلاثة قرارات هامة:

(أ) قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ الذي تغيرت بموجبه الفترة التي تغطيها دورة الاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات؛

(ب) قرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠٠٩ المتعلق بالتقرير السنوي لمدير البرنامج، بما في ذلك تفعيل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وتمديد سنتين؛

(ج) قرار المجلس التنفيذي ٢٢/٢٠٠٩ المتعلق بالمنهجية والنهج المتبعين لإزاء ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الذي أقر اعتماد الخطوط العريضة للخطة المتكاملة للموارد على نحو يشدد على تحسين الشفافية والمساءلة؛

والارتباط القوي بين ميزانية الدعم لفترة السنتين وترتيبات البرمجة؛ ووضع تصنيف أوضح للأنشطة والتكاليف.

ثانياً - زيادة المرونة والاستجابة لطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج

المبادئ

٦ - يعكس استعراض منتصف المدة عدداً من الشواغل المتعلقة بالمرونة والاستجابة. وتؤثر تلك الشواغل تأثيراً سلبياً على المساهمات المحتملة التي يمكن أن يقدمها البرنامج الإنمائي استجابة لطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج، أياً كان وضعها من حيث الدخل - بلدان منخفضة الدخل، أو بلدان متوسطة الدخل، أو بلدان متبرعة صافية. وقد ركزت الاستعراضات السابقة على مجالين رئيسيين، هما: المبادئ التي تستند إليها ولاية البرنامج الإنمائي، والبنود البرنامجية التي يجري من خلالها توزيع الموارد. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة توثيق الروابط البرنامجية الموضوعية بين هذين المجالين.

٧ - وتقوم ولاية البرنامج الإنمائي على ثلاثة مبادئ رفيعة المستوى، وهي إمكانية التنبؤ، والشمول، والتدرج. وتتعلق إمكانية التنبؤ بتلقي ما يكفي من الموارد العادية التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه البرنامج الإنمائي والتي يمكن إتاحتها للحفاظ على طابعه المتعدد الأطراف والمتسم بالشمول. وتعدّ إمكانية التنبؤ بالموارد العادية مصدر قلق خاص. فالأزمة الاقتصادية العالمية، والمناخ الشديد التقلب الذي يحيط بأسعار الصرف، يطرحان تحديات خطيرة، لا سيما فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي للمنظمة واستمراريتها وقدرتها على دعم أهداف التنمية في البلدان المستفيدة من البرنامج. ويمكن أن يصبح بقاء الخطة الاستراتيجية مهدداً إذا لم تصل مستويات التبرعات إلى الأهداف المقررة في الخطة المتكاملة للموارد التي أقرها المجلس التنفيذي في مقره ٣٢/٢٠٠٧.

٨ - ويهدف مبدأ الشمول إلى ضمان أن تكون جميع البلدان المؤهلة قادرة على المشاركة في برامج التنمية التي تجري في إطار البرنامج الإنمائي. و"الوجود المادي" للبرنامج الإنمائي في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك البلدان المساهمة الصافية^(١)، يُفسّر هذا المبدأ ويجسّده. ولبدأ الشمول آثار تمويلية مباشرة على الكتلة الحرجة الدنيا من الموارد

(١) البلدان المساهمة الصافية هي البلدان التي يتجاوز نصيب الفرد فيها في عام ٢٠٠٥ من الدخل القومي الإجمالي، باستخدام منهجية البنك الدولي، ٥٥٠ دولاراً والبلدان المساهمة الصافية غير مؤهلة لتلقي الموارد في إطار هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية أو ميزانية الدعم لفترة السنتين، باستثناء تكاليف المنسقين المقيمين إلا أن البلدان المساهمة الصافية الجديدة تمنح فترة إعفاء لمدة أربع سنوات لتلقى خلالها موارد من ميزانية الدعم لفترة السنتين و ٦٠ في المائة من الموارد التي كانت مخصصة من قبل للبلد الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية.

البرنامجية العادية المتاحة لكل بلد على حدة. وعلاوة على ذلك، وفي سياق الطابع المحدود للموارد العادية المتاحة ومبدأ التدرج الذي تجري مناقشته أدناه، فإن الموارد البرنامجية العادية المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل تكون ضئيلة في أغلب الأحيان، فيما تنعدم تماما بالنسبة للبلدان المساهمة الصافية. ومن ثم فإن التحدي الأكبر للبرنامج الإنمائي في هذه البلدان يتمثل في كثير من الأحيان في كيفية الانخراط في أنشطة التنمية بطريقة مجدية تتسم بالمصادقية.

٩ - والمقصود من مبدأ التدرج هو تركيز توزيع القدر الرئيسي من الموارد العادية المخصصة لأنشطة البلدان المستفيدة من البرامج على البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نمواً. ويجري ذلك عن طريق تطبيق منهجية توزيع تشترط تخصيص ما يتراوح بين ٨٥ و ٩١ في المائة من موارد البندين الأول والثاني من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل، و ٦٠ في المائة لأقل البلدان نمواً ونتيجة لذلك، فإن مبدأ التدرج يعرقل إلى حد ما مبدأ الشمول نظراً إلى عدم توافر الكتلة الحرجة من الموارد العادية للأنشطة البرنامجية في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المساهمة الصافية.

الروابط البرنامجية الموضوعية

١٠ - تحدد الخطة الاستراتيجية اتجاه أنشطة البرنامج الإنمائي في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج أياً كان تصنيفها من حيث الدخل. ومع ذلك، وفي ضوء الفقرات من ٦ إلى ٩ أعلاه، يوصي البرنامج الإنمائي بأن ينظر المجلس التنفيذي في توفير كتلة حرجة من الموارد العادية للبلدان المتوسطة الدخل بغية الاستجابة للبرامج القائمة على الطلب ولأنشطة تعزيز فعالية التنمية الأنسب لها. ويتسق ذلك مع مناقشات الجمعية العامة الموجزة في الفقرة ١١ أدناه. ويمكن لهذه الموارد أن تساعد على سد الفجوة بين مبدئي "الشمول" و"التدرج"، وأن تؤدي إلى المزيد من التركيز في مناقشة نموذج "هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية"، وما يتصل به من مسائل تتعلق بتخصيص الموارد.

١١ - وتتناول الجمعية العامة حالياً مسألة التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن التعاون الإنمائي للأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل (A/64/253). وعلى نحو أكثر تحديداً، اقترح مشروع قرار (A/C2/64/L.13) يسلّم بأن "البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد [الجمعية العامة] في هذا الصدد، على أهمية الدعم الدولي، باختلاف أشكاله، الذي يتسق مع الأولويات الوطنية والسياسات الإنمائية، من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل". وفي سياق تلك المناقشات والقرارات، سيضع البرنامج الإنمائي في المستقبل مقترحات بشأن البلدان المتوسطة الدخل.

نموذج هدف تخصيص الأموال من الاعتمادات الأساسية

١٢ - بدأ العمل للمرة الأولى بنموذج هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية في عام ١٩٩٧، وهو يتألف من ثلاثة عناصر، هي: البند الأول والبند الثاني والبند الثالث. وفي إطار ترتيبات البرمجة الحالية، واستناداً إلى قاعدة البرمجة السنوية الموافق عليها والبالغة ٧٠٠ مليون دولار، خصص مبلغ ٦٥٠,٦ مليون دولار لأربعة بنود برنامجية متغيرة و ٤٩,٤ مليون دولار لثمانية بنود برنامجية ثابتة. ويتضمن المرفق ١ ملخصاً لبنود البرنامج المختلفة التي يشملها إطار ترتيبات البرمجة. ويتضمن المرفق ٢ وصفاً موجزاً لنموذج هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية.

١٣ - وجرى خلال استعراض منتصف المدة بحث أربع مسائل رئيسية تتعلق بنموذج هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، وهي: منهجية حساب البند الأول؛ وعتبة مستويات التصنيف الخاصة بالبند الأول؛ ومعايير التخصيص والإبلاغ الخاصة بالبند الثاني؛ و'الكتلة الحرجة' الخاصة بالبند الثالث.

البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية

١٤ - المعيار الأساسي الذي تقوم عليه منهجية حساب البند الأول هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. أما الانتقاد الرئيسي الموجه لهذا المعيار فهو أنه، رغم كونه متوسطاً قومياً للدخل ويحظى بقبول واسع النطاق بوصفه مقياساً للثروة، لا يتطرق للأبعاد الرئيسية الأخرى للفقير، مثل الدخل والتفاوت الاجتماعي، والوضع الصحي وطول العمر، والأمن البشري، وهي جميعها مكونات جوهرية لولاية تحقيق التنمية الموكلة إلى البرنامج الإنمائي. وبالتالي فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قد لا يكون وحده الأساس المثالي لتخصيص الموارد البرنامجية على الصعيد القطري بحيث يستخدم كعنصر يمثل مدى الطلب على خدمات البرنامج الإنمائي أو الحاجة إليها. ويوصي البرنامج الإنمائي بالتعمق في البحث عن منهجيات بديلة.

١٥ - وقد أجرى البرنامج الإنمائي فيما مضى دراسات تقنية مختلفة للبحث عن معايير بديلة، ولم يجرز إلا نجاحاً محدوداً. وشملت تلك المعايير دليل التنمية البشرية؛ وبعض مكونات ذلك الدليل؛ والنسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي؛ ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية. ورغم أن دليل التنمية البشرية يلي متطلبات ولاية البرنامج الإنمائي ويمثلها على نحو أفضل، فإن قبوله يمثل تحدياً من الناحية السياسية ومن ناحية البيانات. وعلاوة على ذلك، فإن دليل التنمية البشرية سيخضع في عام ٢٠١٠ للمناقشة في منتدى دولي من أجل صقله بشكل أفضل. وبالتالي فقد

تتغير المنهجية الحالية المتبعة لحسابه. وبسبب المشاكل المتعلقة بتوفر و/أو اتساق البيانات لم يُنصح فيما مضى باتباع معيار النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي ومعيار الدخل القومي الإجمالي المحسوب على أساس تعادل القوة الشرائية.

عُتبات البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية

١٦ - تُصنف البلدان المستفيدة من البرنامج الإنمائي، بغرض تحديد المخصصات الفردية لكل بلد في إطار البند الأول، إلى ثلاث فئات باستخدام العتبات المقررة بناءً على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي:

(أ) البلدان المنخفضة الدخل: يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن مبلغ ١ ٠٥٠ دولاراً أو يعادله؛

(ب) البلدان المتوسطة الدخل: يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين ١ ٠٥١ دولاراً و ٥ ٥٠٠ دولاراً؛

(ج) البلدان المساهمة الصافية: يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٥ ٥٠٠ دولاراً.

١٧ - وعلاوة على ذلك، يحتفظ البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل بحد سنوي أدنى من المخصصات للبرامج الممولة من الموارد العادية يبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار ويمول من البند الأول. وفي أعقاب اتخاذ القرار ٣٣/٢٠٠٧، تم استكمال البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ونُقلت بوتان، اعتباراً من عام ٢٠٠٨، من قائمة البلدان المنخفضة الدخل إلى قائمة البلدان المتوسطة الدخل، أما بوتسوانا وجزر كوك ونيوي فقد نقلت من قائمة البلدان المتوسطة الدخل إلى قائمة البلدان المساهمة الصافية الانتقالية.

١٨ - وخلافاً للفئات الثلاث التي أنشأها البرنامج الإنمائي، قامت مؤخراً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بمراجعة مخططها المتعلق بعتبات مستويات تصنيف البلدان بحيث يتماشى مع المخطط المستخدم في البنك الدولي، الذي يضم أربع مجموعات على النحو التالي:

(أ) البلدان المنخفضة الدخل: يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن مبلغ ٩٠٥ دولارات أو يعادله؛

(ب) البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين ٩٠٦ دولارات و ٣ ٥٩٥ دولاراً؛

(ج) البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا: يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين ٣ ٥٩٦ دولاراً و ١١ ١١٥ دولاراً؛

(د) البلدان المرتفعة الدخل: يتجاوز فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١١ ١١٦ دولاراً.

١٩ - ورفعت اليونيسيف الحد الأدنى من مخصصاتها السنوية للبرامج الممولة من الموارد العادية من ٦٠٠ ٠٠٠ دولار إلى ٧٥٠ ٠٠٠ دولار. لكن اقتداء البرنامج الإنمائي بخطة اليونيسيف يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على توزيع موارد البند الأول بين البلدان المصنفة حالياً ضمن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المساهمة الصافية. ومع ذلك، يوصي البرنامج الإنمائي بتقييم الآثار التي يفترض أن تترتب على الصعيد الوطني نتيجة إعادة النظر في عتبات البرنامج الإنمائي لتحديد مخصصات كل بلد في إطار البند الأول.

البند الثاني من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية

٢٠ - لا يزال التركيز الأساسي للموارد المتاحة في إطار البند الثاني ينصب على تعزيز القدرة الوطنية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يعده البرنامج الإنمائي مجالاً عاماً يحظى بأولوية التركيز. ومع ذلك، فإن الدعم المقدم في إطار البند الثاني ليس منفصلاً أو متميزاً عن غيره من أنواع الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتلك الأهداف، والذي يمول إلى حد كبير من موارد البند الأول وغيرها من الموارد. ويرتكز إطار مخصصات البند الثاني إلى المعايير الثلاثة التالية:

(أ) القدرة الوطنية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى صياغة سياسات وخطط التنمية البشرية؛

(ب) القدرة الوطنية على تنفيذ الاستراتيجيات والأهداف الإنمائية؛

(ج) الاستجابة لفرص التنمية وللفرص التجارية.

٢١ - وتتمتع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسلطة تقديرية في تخصيص موارد البند الثاني، ويجري ذلك بناء على طلبات البلدان المستفيدة من البرنامج وفقاً للمعايير القائمة. ويتضمن المرفق ٣ معلومات عن الحصص الإقليمية من موارد البند الثاني وتوزيعها حسب فئات الدخل. والطلبات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرنامج واضحة من حيث الأولويات ومجالات الدعم، وتتماشى مع إطار مخصصات البند الثاني. وتركز الغالبية العظمى من الطلبات على الرصد والتحليل والإبلاغ فيما يخص التقدم المحرز في التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والقدرات المتعلقة بإجراء البحوث والتشخيص من أجل دعم النهج

المستندة إلى الاقتصاد الكلي، والإدارة، والنهج القطاعية؛ ووضع السياسات واستعراضها؛ والقدرات دون الوطنية اللازمة من أجل التنمية المحلية المتكاملة وإنجاز الخدمات؛ والقدرات الوطنية المتعلقة برصد نتائج التنمية والمساءلة عنها.

٢٢ - ولا يمكن أن تنسب جميع النتائج المحققة على المستوى القطري إلى الموارد المقدمة في إطار البند الثاني وذلك بسبب الطابع المركب الذي تتسم به موارد البرنامج الإنمائي. غير أن المنهاج المعزز للإدارة القائمة على النتائج المشار إليه في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨ الذي يركز على النتائج، يتيح الفرصة لاختيار بلدان معينة يجري من خلالها التوصل إلى فهم أفضل لكيفية استغلال موارد البند الثاني على النحو الأمثل. ويعرض المرفق ٤ معلومات عن نتائج تنمية القدرات الخاصة ببلدان منتقاة من البلدان المستفيدة من البرنامج في المجالات التي تستهدفها موارد البند الثاني. ويعرض التقرير المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية (DP/2009/11)، في الفقرات ١٦-٢٠ و ٣٥-٤٠، الإنجازات والتحديات الرئيسية في مجال تنمية القدرات. ويعتبر هذا الأسلوب أنسب الأساليب من الوجهتين المنطقية والاستراتيجية للإبلاغ عن موارد البند الثاني نظرا لأن هذه الموارد لا تمثل سوى نحو ٦ في المائة من الموارد البرنامجية العادية وغيرها من الموارد المتوقعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٢٣ - وتوفر موارد البند الثاني مرونة في تخصيص الموارد بناء على معايير غير معيار نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي. ونتيجة لذلك، يمكن للمكاتب الإقليمية تخصيص حصص أعلى نسبيا من موارد البند الثاني للبرامج القطرية التي تتضمن مبادرات رئيسية تتماشى مع المعايير القائمة. ومع ذلك، ينبغي النظر في إيجاد صلة أوثق بين موارد البند الثاني وموارد البند الثالث، وذلك في ضوء الحاجة إلى بيئة مؤاتية للتنمية في البلدان التي تواجه أزمات (البند الثالث) قبل العمل على تعزيز الفعال للقدرات الوطنية دعما للأهداف الإنمائية للألفية (البند الثاني). وكما ذكر سابقا، فإن التشريعات التي تنظم توزيع موارد "هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية" بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل تحد من مرونة موارد البند الثاني، ولا سيما في المناطق التي تضم عددا محدودا من البلدان المنخفضة الدخل، مما لا يتيح قدرا يذكر من المرونة لتخصيص موارد إضافية للبلدان المتوسطة الدخل لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - ولا يزال أيضا الإبلاغ عن نتائج البند الثاني يمثل تحديا، لأن موارد البند الأول وموارد البند الثاني متداخلة تماما. ولذلك سيواصل البرنامج الإنمائي الإبلاغ عن إنجازات البند الثاني ضمن السياق العام لنتائج التنمية التي يبلغ عنها في التقارير السنوية وتقارير منتصف المدة المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

البند الثالث من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية

٢٥ - يخصص البرنامج الإنمائي موارد البند الثالث للبلدان التي تمر بأزمات وبظروف خاصة. وهذه البلدان هي بلدان تواجه نزاعات وشيكة أو معرضة لكوارث طبيعية. وقد عانى العديد منها من خلل شديد في القدرات الأساسية الوطنية أو المحلية وقرر مجلس الأمن أو لجنة بناء السلام أنهما "حالات ذات أولوية في مرحلة ما بعد النزاع". ويتزايد الطلب من جانب هذه البلدان على المساعدة اللازمة لتلبية الاحتياجات في مجال منع وقوع الأزمات، والاستجابة لها، وتحقيق الإنعاش، مع تمهيد الطريق للانتقال بسلاسة نحو البرامج والأنشطة التقليدية التي تحقق فعالية التنمية. وتخصص موارد البند الثالث لهذه البلدان ضمن الفئات التالية: (أ) الاستجابة للأزمات المفاجئة؛ (ب) منع نشوب النزاعات؛ (ج) الحد من أخطار الكوارث؛ (د) الإنعاش المبكر.

٢٦ - وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يركز على تقديم الدعم للبلدان المتضررة من الأزمات وأن يزيد من هذا الدعم، وأن يعمل في الوقت نفسه مع الشركاء من الجهات المانحة من أجل حشد الموارد غير الأساسية. وبالنظر إلى التناقص الذي تشهده الآن الموارد المتأتية من الجهات المانحة غير الأساسية التي ساعدت في الماضي على تمويل الجزء الأكبر من أنشطة البرنامج الإنمائي الهادفة إلى منع وقوع الأزمات وتحقيق الإنعاش، فقد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في إمكانية زيادة حجم الموارد العادية المخصصة للبند الثالث من أجل ضمان توفر كتلة حرجية من هذه الموارد. ومع ذلك، فإن أي زيادة في مستويات التخصيص الإجمالية للبند الثالث ينبغي أن تحدد استناداً إلى مدى الحاجة إلى زيادة قدرة البرنامج الإنمائي على الاستجابة بهدف دعم البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية أو الأزمات، وفقاً لما ورد في قرار المجلس التنفيذي ٤/٢٠٠١.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٢٧ - طلب المجلس التنفيذي في قراره ٣٤/٢٠٠٧ إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أن يزود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على أساس استثنائي، بمبلغ ٦ ملايين دولار لعام ٢٠٠٨، وأن يزيد الجهود للعمل مع الصندوق لتزويده بموارد برنامجية ثابتة بدعم البرامج المشتركة مع الصندوق على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية". وقد خصص البرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ موارد إضافية من البرامج الإقليمية مباشرة. وينبغي مواصلة النظر في تمويل أنشطة الصندوق مباشرة من ترتيبات البرمجة في المستقبل.

ثالثاً - ترشيد ترتيبات البرمجة في إطار الخطة المتكاملة للموارد

الخطة المتكاملة للموارد

٢٨ - تهدف الخطة المتكاملة للموارد إلى عرض أنشطة البرنامج الإنمائي وتكاليفه واعتمادات ميزانيته على نحو يتسم بالتنسيق والشفافية، والتوصل من خلال ذلك إلى تعزيز الصلات التي تربطها بالأهداف والخطط الإنمائية والمؤسسية للمنظمة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تحسين التخطيط القائم على النتائج، وتعزيز تقديم الخدمات المرتكزة على الطلب، من أجل دعم الأهداف الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج وتحسين عملية صنع القرارات.

٢٩ - ووفقاً لما تم التشديد عليه في التقرير المتعلق بالمنهجية والنهج المتبعين إزاء ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2009/30)، فإن الفئات المستخدمة في عرض بيانات الميزانية لأغراض توفير المعلومات واتخاذ القرارات لا تسمح دائماً بتوزيع الأنشطة والتكاليف على نحو منطقي أو متسق ضمن ترتيبات البرمجة، أو بين ترتيبات البرمجة وميزانية الدعم لفترة السنتين.

٣٠ - واستجابة لذلك، اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٢/٢٠٠٩، الذي سعى إلى تحسين المساءلة والشفافية عبر الموافقة على استخدام أربعة تصنيفات عريضة للأنشطة والتكاليف، وهي: (أ) التنمية؛ (ب) الإدارة؛ (ج) التنسيق الإنمائي على صعيد الأمم المتحدة؛ (د) أغراض خاصة. بالإضافة إلى ذلك، أقر المجلس التنفيذي اثنين من التصنيفات الفرعية لأنشطة التنمية والتكاليف، وهما: (١) البرامج، (٢) فعالية التنمية.

إطار ترتيبات البرمجة

٣١ - لا يميز إطار ترتيبات البرمجة تمييزاً كافياً في الوقت الحالي بين الأنشطة البرنامجية وأنشطة فعالية التنمية. فهو يضم بدلاً من ذلك بنوداً برنامجية فردية تحدد بوصفها إما 'متغيرة' أو 'ثابتة'، والفرق الأساسي بينها يتعلق بالحجم النسبي وبكمية الموارد العادية المتاحة. وتتقلب المخصصات الفعلية للبنود المتغيرة الأكبر حجماً صعوداً وهبوطاً حسب توافر الموارد العادية، في حين أن البنود الثابتة الأصغر حجماً لا تتأثر إلا بالتقلبات الناجمة عن هبوط الموارد. وتموّل البنود المتغيرة البرامج القطرية التي تجري في إطار البندين الأول والثاني، والبرامج الإقليمية والعالمية وأنشطة منع الأزمات وتحقيق الإنعاش (البند الثالث). وتموّل البنود الثابتة عدداً من الأنشطة الفنية الضرورية للدعوة على الصعيد العالمي وفعالية التنمية على المستوى القطري، على النحو التالي: التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وبرنامج الاقتصاديين؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وخدمات دعم التنمية؛ وتقديم الدعم للمنسق

المقيم؛ وبرنامج تقدم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني؛ وتقرير التنمية البشرية؛ ومكتب الدراسات الإنمائية.

٣٢ - وإلى جانب البنود المتغيرة والثابتة المذكورة أعلاه، وتماشيا مع القرار ٢٠٠٩/٢٢، تحدد على النحو التالي التصنيفات الفرعية للأنشطة البرنامجية وأنشطة فعالية التنمية:

(أ) البرامج: مرافق الموارد والتكاليف المتاحة لتمويل البرامج القطرية والإقليمية والعالمية في المجالات الأربعة التي يركز عليها البرنامج الإنمائي. والمرافق المذكورة هي مرافق الموارد (بنود البرنامج) المضمنة في إطار ترتيبات البرمجة لتمويل برامج ومشاريع التنمية على الأصعدة الثلاث: القطري (البندان الأول والثاني، والبند الثالث) والعالمي (البرنامج العالمي) والإقليمي (البرنامج الإقليمي). بالإضافة إلى ذلك، توجد ثمانية بنود برنامجية ثابتة تدعم أنشطة شاملة متنوعة على نطاق أصغر، وقد اقترح إعادة تصنيف بعض منها (انظر الفقرتين ٣٣ و ٣٧ أدناه).

(ب) أنشطة فعالية التنمية. وظائف وأنشطة البرنامج الإنمائي الضرورية لضمان الإنجاز الفعال لبرامج ومشاريع عالية الجودة. وتمثل هذه الأنشطة خدمات استشارية في مجال السياسات وخدمات تقنية وخدمات تنفيذ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إنجاز النتائج المقررة فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع في المجالات الأربعة التي يركز عليها البرنامج الإنمائي.

٣٣ - وبغية التمييز على نحو أوضح بين الأنشطة البرنامجية وأنشطة فعالية التنمية، تلخص الفقرات التالية نطاق تغطية إطار ترتيبات البرمجة لأنشطة فعالية التنمية التي تجري في سياق جميع مصادر تمويل البرنامج. وهي تتضمن أيضاً توصيات مقترحة لتحسين التساوق فيما بينها. ويتعلق الاستثناء الوحيد بدعم أنشطة المنسق المقيم (١٦ مليون دولار سنوياً) وهو أمر يوصى به من أجل التحول إلى فئة التصنيف الواسعة المسماة "تنسيق التنمية على صعيد الأمم المتحدة".

فعالية التنمية

٣٤ - اقترح في التقرير المقدم بشأن المنهجية والنهج المتبعين إزاء ميزانية الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تعريف فعالية التنمية وتصنيفها كأحد تصنيفين فرعيين رئيسيين لأنشطة التنمية، ونال المقترح موافقة المجلس التنفيذي في القرار ٢٠٠٩/٢٢. ويجب، في هذا الصدد، التأكيد على نقطتين هما:

(أ) لا يُخفّض أي من المقترحات الموارد المتوفرة على المستوى القطري والمتاحة للبلد ولمنع الأزمات والإنعاش، في إطار هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية؛

(ب) تقتصر أنشطة فعالية التنمية، في الوقت الحاضر، على المدخلات (الوظائف وما يتصل بها من مصروفات التشغيل العامة)، القائمة على الصعيدين القطري والإقليمي، التي تزود البرامج القطرية مباشرة بالخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات والدعم اللازم في مجال التنفيذ.

٣٥ - وفي القرار ٣٢/٢٠٠٨ المتعلق بتقييم إطار التعاون العالمي الثالث والبرنامج العالمي، ٢٠٠٩-٢٠١١ [“طلب”] إلى مدير البرنامج، في سياق المقترحات التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي وفقا للقرار ١/٢٠٠٨ بشأن إعادة تصنيف تكاليف أنشطة البرنامج الإنمائي، أن يدرج مقترحات بشأن تصنيف القدرات الاستشارية للمنظمة في مجال السياسات مستقبلا“. ومتابعة للقرار ٣٢/٢٠٠٨، واستنادا إلى استعراض داخلي أجرته وحدة البرامج المركزية في البرنامج الإنمائي، لاحظ البرنامج الإنمائي وجود موارد تعادل ٥٢ وظيفة من الفئة الفنية وما يتصل بها من مصروفات تشغيل عامة (نحو ١٤ مليون دولار سنويا) ممولة من البرنامج العالمي وتقدم خدمات استشارية في مجال السياسات إلى البرامج القطرية مباشرة، وهي موجودة في المكاتب الإقليمية والقطرية. ومن ثم، فقد اعتبرت من أنشطة فعالية التنمية تمشيا مع المقترحات الواردة في الوثيقة DP/2009/30. أما ما تبقى من وظائف المستشارين في مجال السياسات، الممولة من البرنامج العالمي، فيوجد في المقر الرئيسي.

٣٦ - ويبلغ مستوى القاعدة السنوية الحالية من الموارد العادية الذي وافق المجلس التنفيذي على تخصيصه للأنشطة الإنمائية في البرنامج الإنمائي ٧٠٠ مليون دولار. ومع الأخذ بالتعديلات المعتمدة في المقرر ٢٢/٢٠٠٩ فيما يتعلق بتصنيف التكاليف، سيرتفع هذا المستوى إلى ٧٤٤ مليون دولار^(٢). ويقدر البرنامج الإنمائي مستوى البرامج بنحو ٦٤٨ مليون دولار (٨٧،١ في المائة)، أي نفس المستوى الاسمي الحالي تقريبا. أما المبلغ المتبقى، وقدره نحو ٩٦ مليون دولار^(٣) (١٢،٩ في المائة)، فتشير التقديرات إلى أنه سيخصص لفعالية التنمية.

(٢) تتألف الزيادة الصافية البالغة ٤٤ مليون دولار من تحويلات قدرها ٦٠ مليون دولار إلى ترتيبات البرمجة (فعالية التنمية) من ميزانية الدعم لفترة السنتين، على أساس استعراض تصنيف تكاليف المكاتب القطرية والاستثمارات الاستراتيجية الجديدة المقترحة؛ مع خصم تحويلات قدرها ١٦ مليون دولار من ترتيبات البرمجة إلى أنشطة تنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

(٣) يتألف مبلغ الـ ٩٦ مليون دولار المخصص لفعالية التنمية من تحويلات قدرها ٦٠ مليون دولار من ميزانية الدعم لفترة السنتين على أساس استعراض تصنيف تكاليف المكاتب القطرية والاستثمارات الاستراتيجية الجديدة المقترحة؛ بالإضافة إلى تحويلات قدرها ١٤ مليون دولار من البرنامج العالمي، وتحويلات قدرها ٢٢ مليون دولار من تعميم المنظور الجنساني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخدمات دعم التنمية وبرنامج الاقتصاديين.

٣٧ - وجرى استعراض البنود البرنامجية الثابتة السبعة المتبقية لتحديد كيفية تصنيفها على أفضل وجه. ويُقترح ما يلي في هذا الصدد:

(أ) برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني - هو برنامج خاص ذو ترتيبات تمويل محددة لتغطية الأنشطة البرنامجية وفقاً لتعريف البرامج المذكورة أعلاه. ونظراً لطبيعته الفريدة باعتباره برنامجاً لدعم مجموعة خاصة من الناس، في مقابل البرامج التي تدعم بلد أو منطقة ما، فيقترح تصنيفه بوصفه نشاطاً برنامجياً منفصلاً ومستقلاً.

(ب) تقرير التنمية البشرية - تقع التنمية البشرية في صميم ولاية وعمل البرنامج الإنمائي على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري. ويدعم تقرير التنمية البشرية دعوة البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية على الصعيد العالمي، عن طريق تقديم المساعدة للبلدان المستفيدة من البرنامج في مجال إدماج أبعاد التنمية البشرية في برامج وسياسات التنمية، وهو شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقترح البرنامج الإنمائي أن يصنف هذا العمل بوصفه نشاطاً برنامجياً منفصلاً ومستقلاً.

(ج) مكتب الدراسات الإنمائية - يتمثل دور مكتب الدراسات الإنمائية في الوقوف على الفكر الجديد المتعلق بالتنمية والاقتصاد والتحديات العالمية ونشره. ويساعد عمل المكتب البلدان المستفيدة من البرنامج على دمج تحليل السياسات، والمسائل المتصلة بجوهر التنمية في برامج وسياسات التنمية. ويقترح البرنامج الإنمائي تصنيفه بوصفه نشاطاً برنامجياً منفصلاً ومستقلاً.

(د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني - هو نشاط شامل يشكل جزءاً لا يتجزأ من البرمجة على الأصعدة العالمي والإقليمي والقطري، ويقوم البرنامج الإنمائي بإدراجه في جميع جوانب عمله. ويقترح البرنامج الإنمائي تصنيفه بوصفه نشاطاً من أنشطة فعالية التنمية.

(هـ) التعاون فيما بين بلدان الجنوب - يركز هذا التعاون على تبادل التجارب والخبرات والمعارف الناجحة فيما بين بلدان الجنوب، بهدف جعلها جزءاً لا يتجزأ من البرامج القطرية والإقليمية والأقاليمية، مع الأخذ في نفس الوقت بطرائق فعالة من حيث التكلفة. ويقترح البرنامج الإنمائي تصنيفه بوصفه نشاطاً من أنشطة فعالية التنمية.

(و) خدمات دعم التنمية - تدعم هذه الخدمات من حيث المبدأ، استقدام إدارة المكاتب القطرية في البرنامج الإنمائي لمستشارين وطنيين وإقليميين مستقلين لفترات قصيرة، وذلك في كثير من الأحيان بهدف إعطاء دفعة لعملية البرمجة. ويقترح البرنامج الإنمائي تصنيفها بوصفها نشاطاً من أنشطة فعالية التنمية.

(ز) برنامج الاقتصاديين - يقوم البرنامج أساسا بنشر الاقتصاديين على مستوى المكاتب القطرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك في المقام الأول، من أجل تقديم الخدمات الاستشارية الاقتصادية الموضوعية، لدعم صياغة السياسات التي تراعي مصالح الفقراء واستراتيجيات النمو الشامل وعمليات التخطيط القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية. ويقترح البرنامج الإنمائي تصنيفه بوصفه نشاطا من أنشطة فعالية التنمية.

٣٨ - وأخيرا، فإن أنشطة وتكاليف المكاتب القطرية، التي ترد، في الوقت الحاضر، في ميزانية الدعم لفترة السنتين، التي تتعلق بالموظفين الذين يوفرون في الغالب خدمات استشارية في مجال السياسات أو دعما لتنفيذ البرامج، قد ووفق على تصنيفها في إطار 'فعالية التنمية'. وبالمثل، فإن بعض الأنشطة والتكاليف المتصلة بالعلاقات فيما بين بلدان الجنوب ومنع الأزمات والانتعاش، الممولة من ميزانية الدعم لفترة السنتين -- التي توفر المشورة في مجال السياسات والدعم اللازم لتنفيذ البرامج في مجالات خبراتها المماثلة لخبرات موظفي المكاتب القطرية المكرسين لهذه المجالات - قد ووفق على تصنيفها في إطار 'فعالية التنمية'. ويرد وصف لتلك الأنشطة في تقديرات ميزانية البرنامج الإنمائي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (DP/2010/3). ويبلغ مجموع التكاليف ما يقرب من ٦٠ مليون دولار سنويا.

رابعاً - اعتبارات أخرى

٣٩ - في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٣ المتعلق بدورة الاستعراضات الشاملة التي تجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، ومقرر المجلس التنفيذي ٩/٢٠٠٩ الذي مدد الخطة الاستراتيجية إلى ست سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٣)، يوصي البرنامج الإنمائي بتمديد ترتيبات البرمجة لسنتين إضافيتين من أجل تغطية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، تماشيا مع تمديد الخطة الاستراتيجية.

٤٠ - غير أن من شأن تمديد ترتيبات البرمجة لمدة سنتين، إلى عام ٢٠١٣، أن يرتب عددا من الآثار فيما يتعلق بما يلي:

(أ) الإطار الزمني لصياغة مقترحات محددة بشأن القضايا ذات الأولوية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي، على نحو ما نوقش في الفصل الثاني، أعلاه؛

(ب) عملية الإدراج الرسمي للمقترحات التي تمت الموافقة عليها في إطار ترتيبات البرمجة؛

(ج) أثر هذه المقترحات على تخصيص الموارد المستحقة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٤١ - ولذلك فإن البرنامج الإنمائي يوصي بتقديم جميع المسائل التي تستدعي الصياغة في مقترحات محددة إلى المجلس التنفيذي كي ينظر فيها رسمياً في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١. ومن شأن ذلك أن يضمن المواعيد والتكامل مع تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي سينظر المجلس فيها أيضاً رسمياً في تلك الدورة. ومن شأنه أيضاً أن يوفر وقتاً كافياً لضمان أن يدعم إطاراً الموارد كلاهما توجه المنظمة على النحو الذي أكدته استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، المقرر أن يُنظر فيه رسمياً في الدورة السنوية لعام ٢٠١١.

خامساً - توصيات بشأن مقرر يصدره المجلس التنفيذي

٤٢ - قد يود المجلس التنفيذي الموافقة على التوصيات التالية:

(أ) فيما يتعلق بمواءمة ترتيبات البرمجة مع الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٣)، الموافقة على تمديد ترتيبات البرمجة لمدة سنتين إضافيتين لتغطية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

(ب) فيما يتعلق بترشيد ترتيبات البرمجة في إطار الخطة المتكاملة للموارد، الموافقة على المقترحات التالية:

- ١' فيما يتعلق بالمستشارين على الصعيد العالمي الممولين في إطار البرنامج العالمي، الموافقة على تحويل موارد تعادل ٥٢ مستشاراً في مجال السياسات على الصعيد العالمي يوجدون خارج المقر الرئيسي، إضافة إلى مصروفات التشغيل العامة ذات الصلة، من البرنامج العالمي إلى فعالية التنمية؛
- ٢' فيما يتعلق بالتصنيف الحالي للبنود الثابتة، الموافقة على إدراجها في إطار فئات التكاليف التالية:

- تقديم الدعم إلى الأنشطة التي يضطلع بها المنسق المقيم: أنشطة تنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛
- برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: البرنامج
- تقرير التنمية البشرية: البرنامج
- مكتب الدراسات الإنمائية: البرنامج
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني: فعالية التنمية

- التعاون فيما بين بلدان الجنوب: فعالية التنمية
 - خدمات دعم التنمية: فعالية التنمية
 - برنامج الاقتصاديين: فعالية التنمية
- ٤٣ - وقد يود المجلس التنفيذي النظر في طرح المسائل التالية كي يجرى في المستقبل مناقشتها في إطار زيادة المرونة والاستجابة فيما يتعلق بمطالب البرامج القطرية:
- (أ) توفير الكتلة الحرجة اللازمة من الموارد العادية للبلدان المتوسطة الدخل استنادا إلى استراتيجية واضحة، على أن يجري بيان الصلات التي تربطها مع التوزيع العام للموارد العادية؛
- (ب) استخدام بدائل عن نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي المستخدم حاليا بوصفه المعيار الأساسي لدعم منهجية حساب البند ١، بما في ذلك التأثير الافتراضي لتنقيح العتبات الحالية لتحديد مخصصات كل بلد على حدة في إطار البند ١؛
- (ج) رفع مستوى الدعم المقدم للبلدان المتضررة من الأزمة لضمان وجود الكتلة الحرجة اللازمة من الموارد لدعم عمل البرنامج الإنمائي في هذا المجال من خلال زيادة حصة الموارد البرنامجية العادية المخصصة للبند ٣؛
- (د) إنشاء مخصصات محددة من الموارد البرنامجية العادية للإنفاق على أنشطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.
- ٤٤ - وقد يود المجلس التنفيذي أن يطلب تقديم جميع المسائل التي تستدعي الصياغة في مقترحات محددة كي يُنظر فيها رسميا في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١.

المرفق ١

إطار ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

خط الأساس البالغ ٧٠٠ مليون دولار	النسبة المئوية	القيمة السنوية (ملايين الدولارات)
البند المتغيرة		
البند ١ والبند ٢ من بنود هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	٧٨,٧	٥١٢,٧
البند ٣ من بنود هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية	٧,٢	٤٦,٨
البرامج الإقليمية	٩,٠	٥٨,٦
البرنامج العالمي	٥,٠	٣٢,٥
مجموع البنود المتغيرة	١٠٠	٦٥٠,٦
البند الثابتة		
برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب		٤,٥
مكتب تقرير التنمية البشرية		٦,٧
مكتب الدراسات الإنمائية		١,٨
برنامج الاقتصاديين		٧,٠
تعميم مراعاة المنظور الجنساني		٣,٢
برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني		٣,٢
خدمات دعم التنمية		٧,٠
الدعم المقدم إلى المنسق المقيم		١٦,٠
مجموع البنود الثابتة		٤٩,٤
المجموع العام		٧٠٠,٠

نموذج هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية

- ١ - تتاح الاعتمادات من الموارد العادية التي يخصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفردى البرامج القطرية في إطار أهداف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية.
- ٢ - وقرر المجلس التنفيذي في قراره ٢٣/٩٥، المتعلق بترتيبات البرمجة اللاحقة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، الأخذ "برقم جديد مستهدف ثلاثي المستوى أكثر مرونة لتوزيع الموارد على المستوى القطري من المخطط الأساسي لتخصيص الموارد"^(٤). وفي إطار ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (القرار ٣٣/٢٠٠٧)، خصص للبرمجة القطرية نسبة ٧٨,٨ في المائة من الموارد البرنامجية العادية المتاحة للبند المتغيرة، وذلك في إطار البندين ١ و ٢ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، حيث تبلغ حصة كل بند منهما ٥٠ في المائة من الحصة المشتركة للبندين. وحُدّد الاعتماد المخصص للبند ٣ من الهدف بنسبة ٧,٢ في المائة من الموارد البرنامجية العادية المتاحة للبند المتغيرة.
- ٣ - ويبين الاعتماد المخصص للبند ١ من الهدف مستوى الموارد المستهدف إتاحتها لكل بلد على حدة ضمن البلدان المستفيدة من البرنامج على مدى الفترة المالية. ويجري حساب الاعتماد وفقا لمنهجية التوزيع التي تم إقرارها، والتي تستخدم كمعايير أساسية للحساب طريقة أطلّس البنك الدولي، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ومجموع عدد السكان. وتُخصص مباشرة موارد البند ١ للبلدان المستفيدة من البرنامج بناء على طريقة الحساب هذه.
- ٤ - ومن الناحية النقدية، تتسم الاعتمادات المخصصة للبند ١ بكونها ذات طابع مبدئي حيث تستند إلى المستوى الذي يستهدف أن يصل إليه مجموع الموارد البرنامجية العادية على مدى الفترة المالية. وربما يتحقق هذا المستوى المستهدف أو لا يتحقق، ويتوقف ذلك على المستوى الفعلي للتبرعات. وتتجلى أي تعديلات يلزم إجراؤها فيما يتعلق بالمخصصات القطرية في إطار البند ١ نتيجة نقص الموارد البرنامجية الفعلية المتاحة عن الهدف الموضوع، في شكل تخفيضات شاملة.
- ٥ - أما البند ٢ من الهدف، فالمقصود منه أن يتيح لمدير البرنامج المرونة اللازمة لتخصيص الموارد للأنشطة العميقة التأثير والشديدة الفاعلية، والسعي إلى زيادة مستويات الموارد بهدف

(٤) توضح الوثيقة DP/1995/15 (الفقرات ١٢-١٩) الأساس المنطقي الذي يقوم عليه النظام ذو المستويات الثلاثة لهدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية.

دعم الاحتياجات العاجلة المتعلقة ببناء قدرات البلدان المستفيدة من البرنامج من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص موارد البند ٢ للبلدان المستفيدة من البرنامج.

٦ - وأنشئ البند ٣ بغية إتاحة القدرة لمدير البرنامج على الاستجابة بسرعة وبمرونة للاحتياجات الإنمائية للبلدان التي تمر بظروف خاصة. ويجري تخصيص موارد البند ٣ من أجل: (أ) التصدي للأزمات المفاجئة؛ (ب) منع نشوب النزاعات والإنعاش بعد انتهائها؛ (ج) تقليل المخاطر الناجمة عن الكوارث والإنعاش بعدها (د)؛ الإنعاش المبكر.

المرفق ٣

اعتمادات البند ٢ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ *

(بآلاف الدولارات)

حسب المنطقة

المنطقة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع	كنسبة مئوية من المجموع
أفريقيا	١٢٠ ٦٤٤	١١٩ ٦٧٤	١٥٩ ٨٨٢	١٣٣ ٤٠٠	٥٣٣ ٦٠٠	٥٣
آسيا والمحيط الهادئ	٧٠ ٥٩٥	٧٠ ٥٩٥	٧٠ ٥٩٥	٧٠ ٥٩٥	٢٨٢ ٣٨٠	٢٨
الدول العربية	١٥ ٥٨٨	١٥ ٣٨٨	١٨ ٤٣٨	١٦ ٤٥٥	٦٥ ٨٦٩	٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣ ١٢٢	١٢ ٧٠٣	١٢ ٧٦٧	١٢ ٨٦٤	٥١ ٤٥٦	٥
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	١٨ ١٣٢	١٨ ١٣٢	١٧ ٦٢٠	١٦ ٤٣٧	٧٠ ٣٢١	٧
المجموع العام	٢٣٨ ٠٨١	٢٣٦ ٤٩٢	٢٧٩ ٣٠١	٢٤٩ ٧٥١	١ ٠٠٣ ٦٢٦	١٠٠

حسب حالة الدخل

مستوى الدخل	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع	كنسبة مئوية من المجموع
بلدان منخفضة الدخل	٢٠٢ ٨١٩	٢٠٣ ١١١	٢٤١ ٢٢١	٢١٣ ١١٠	٨٦٠ ٢٦٢	٨٦
بلدان متوسطة الدخل	٣٣ ٤٠٩	٣١ ٥٣٨	٣٦ ١٣٢	٣٤ ٤٤١	١٣٥ ٥٢١	١٤
بلدان انتقالية تفوق تبرعاتها ما تتلقاه من مساعادات	١ ٨٥٣	١ ٨٤٣	١ ٩٤٨	٢ ١٩٩	٧ ٨٤٣	١
المجموع العام	٢٣٨ ٠٨١	٢٣٦ ٤٩٢	٢٧٩ ٣٠١	٢٤٩ ٧٥١	١ ٠٠٣ ٦٢٦	١٠٠

حسب حالة الانتماء لأقل البلدان نمواً

مستوى التنمية	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	المجموع	كنسبة مئوية من المجموع
بلدان من أقل البلدان نمواً	١٥١ ٤١٥	١٥١ ٧٥٧	١٨٤ ٠٠٦	١٥٨ ٧٩٧	٦٤٥ ٩٧٧	٦٤
بلدان ليست من أقل البلدان نمواً	٨٦ ٦٦٦	٨٤ ٧٣٥	٩٥ ٢٩٥	٩٠ ٩٥٤	٣٥٧ ٦٤٩	٣٦
المجموع العام	٢٣٨ ٠٨١	٢٣٦ ٤٩٢	٢٧٩ ٣٠١	٢٤٩ ٧٥١	١ ٠٠٣ ٦٢٦	١٠٠

* تتاح موارد البند ٢ المستحقة لعام ٢٠١١ حالياً بنسبة ٤٠ في المائة.

المرفق ٤

نتائج تنمية القدرات لبعض البلدان المختارة

تتيح التقارير السنوية لعام ٢٠٠٨ الواردة من المكاتب القطرية من خلال المنهاج المعزز للإدارة القائمة على النتائج فرصة للحصول على معلومات بشأن التقدم المحرز في إطار تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بالسياسات والخطط المتعلقة بالتنمية البشرية. وتعمل هذه التقارير بمثابة مؤشرات غير مباشرة للإبلاغ عن النتائج التي تحققت في هذه المجالات في إطار البند ٢ من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية. وترد أدناه معلومات موجزة لوصف الأنشطة الأساسية المتعلقة بتنمية قدرات بعض البلدان المختارة وما حققته من نتائج.

بنغلاديش - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً من أجل إعداد وتنفيذ خطط واستراتيجيات إنمائية وطنية متوائمة مع الأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للاضطلاع بتقييم للاحتياجات المتعلقة بالأهداف وتقدير التكاليف المتصلة بذلك. وجرى تعزيز قدرات الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل دعم التخطيط المحلي القائم على المشاركة المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ومن أجل دعم تقديم الخدمات الإنمائية، مما أدى إلى تحسين البيئات المعيشية في ٣٤٩ من المجتمعات المحلية الحضرية. وقدم أيضاً البرنامج الإنمائي الدعم اللازم لتعزيز مؤسسات الحكومات المحلية الريفية والحضرية، عن طريق تدريب ١٠٠ ١ ممثل محلي في مجال التخطيط والتنفيذ القائمين على المشاركة. وأسهم تقديم دعم مماثل في مجال إدارة الأموال إلى النجاح في تنفيذ ١٥١٢ مشروعاً مجتمعياً، بتمويل من المنح الإجمالية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية - قدم البرنامج الإنمائي دعماً من أجل إعداد تقرير وطني ثانٍ للرصد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وتضمن هذا التقرير "خريطة طريق" من أجل تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وأجريت تحليلات قطاعية وتقييمات للاحتياجات في سبعة قطاعات. ودعم البرنامج الإنمائي أيضاً إنشاء إطار لنفقات الميزانية على الأجل المتوسط ونظام متسق لرصد النتائج وتقييمها. وقدم البرنامج أيضاً دعماً لوضع الخطة الوطنية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الحكومة ووضع إطار رسمي لإستراتيجيات الإدماج الجنساني في الأقاليم.

غانا - قدم البرنامج الإنمائي دعماً من أجل تعزيز قدرة اللجنة الوطنية للتخطيط الإنمائي والدوائر الإحصائية على إدارة المسائل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والإسراع بتحقيقها. وبيّن التقرير المرحلي السنوي المتعلق باستراتيجية الحد من الفقر مدى تحقق الأهداف على

الصعيد الوطني، مع التركيز على الإسهامات القطاعية. وأثرت تقارير التنمية البشرية الصادرة على الصعيدين العالمي والوطني وعلى مستوى المقاطعات تأثيراً إيجابياً على الحوار المتعلق بالسياسات، والمناقشة الدائرة حول تغير المناخ والإدماج الاجتماعي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجرى تعزيز الدعوة من أجل إبراز القضايا المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية بشكل أكثر وضوحاً على النطاق العام، وذلك عن طريق إنشاء منتدى برلماني من أجل تيسير النقاش وتبادل الآراء فيما بين واضعي السياسات. ودعم البرنامج الإنمائي النهج القائمة على توفير سبل العيش المستدامة، وإضفاء الصفة المحلية على الأهداف، ونهج "قرية الألفية"، من أجل المضي في توعية واضعي السياسات على مستوى المقاطعات وجماعات المجتمع المدني.

منغوليا - قدم البرنامج الإنمائي دعماً من أجل وضع استراتيجية إنمائية وطنية قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، وأقر البرلمان هذه الاستراتيجية في مطلع عام ٢٠٠٨ لتكون أساساً يقوم عليه التخطيط والميزنة على الأجلين المتوسط والقريب. وجرى تماشياً مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، صياغة مبادئ توجيهية اجتماعية - اقتصادية ومؤشرات للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وآلية للإبلاغ، وقام البرلمان بإقرارها. وإضافة إلى ذلك، جرى إنشاء نظام واحد من أجل رصد تحقيق الأهداف، وتضمن ذلك النظام آلية تعمل في اتجاهين لتبادل الردود بين الجمهور والحكومة. وجرى تعزيز قدرات الحكومة المحلية وجماعات المجتمع المدني عن طريق مبادرات تهدف إلى تعزيز الوعي وإضفاء الصفة المحلية على الأهداف في ستة مجالات تجريبية رائدة. وأدى نموذج تجريبي رائد للحوكمة، طرح عن طريق الدراسة الاستقصائية الاجتماعية - الاقتصادية السنوية للأسر المعيشية، إلى إعداد تقارير على مستوى الأقاليم والمقاطعات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تتضمن غايات محلية.

نيجيريا - قدم البرنامج الإنمائي دعماً لرصد التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وغايات الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية. ودعم البرنامج أيضاً الخطة الإحصائية الشاملة للدولة على الصعيد الاتحادي، كما دعم أنشطة تقدير التكاليف المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتقييم الاحتياجات الخاصة بها في ١٦ ولاية. وصدرت للمرة الأولى تقارير بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف على الصعيد دون الوطني في ١٤ ولاية، مما يتيح معلومات أساسية بالغة الأهمية يستند إليها في تخطيط الإجراءات الرامية إلى وضع أهداف على المستوى المحلي وتوسيع نطاق هذه الإجراءات.

باكستان - قدم البرنامج الإنمائي دعماً لتعزيز القدرات الوطنية والمحلية من أجل وضع السياسات المناصرة للفقراء ورصدها وتنفيذها مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية، ويجري القيام بذلك جزئيا عن طريق برنامج منقح لاستراتيجية الحد من الفقر. وجرى تدريب ما يزيد على ٣ ٣٠٠ من عضوات المجالس وموظفات الحكومة على تصميم إجراءات مناصرة للفقراء تراعي المسائل الجنسانية على مستوى الأقاليم والمقاطعات، وتنفيذ تلك الإجراءات.
